

القواعد والشروط الخاصة بالترخيص من الفئة الثانية لتقديم خدمات
الاتصالات العامة الإضافية

المحتويات
الجزء الأول
تعريفات وقواعد عامة

- المادة (١) : تعريفات .
المادة (٢) : المجال .
المادة (٣) : الضوابط العامة .
المادة (٤) : الإتاوة ورسوم الترخيص .
المادة (٥) : المدة والتجديد .
المادة (٦) : التعديل .
المادة (٧) : الإلغاء .
المادة (٨) : الانتهاء .
المادة (٩) : الالتزام .
المادة (١٠) : الإخطارات .

الجزء الثاني
الشروط

١. متطلبات الأمن الوطني و الطوارئ العامة
٢. التزامات المرخص له تجاه المنتفعين
٣. متطلبات جودة الخدمة
٤. قطع الخدمة المرخصة
٥. تعرفه وشروط الخدمة
٦. النفاذ وخدمة إعادة البيع
٧. التوافق التشغيلي للأنظمة والمعايير الفنية
٨. إصدار الفواتير
٩. التقييم
١٠. التزامات المرخص له في مجال التوظيف
١١. التزامات المرخص له في مجال الخصوصية والسرية
١٢. حظر الدعم غير العادل، المتبادل أو من جانب واحد
١٣. حظر التمييز غير المشروع و الممارسات المنافية للمنافسة
١٤. متطلبات الحاسبة
١٥. الالتزام بتوفير المعلومات
١٦. الالتزامات المحددة لمحتوى الخدمة
١٧. لوائح ممارسة الخدمة المرخصة

- ١٨ . التغيير في ملكية الأسهم
١٩ . حوالة الترخيص وانتقاله
٢٠ . النزاعات
٢١ . الغرامات

الجزء الأول تعريفات وقواعد عامة

المادة (١) تعريفات:

١-١ يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا القرار نفس المعنى المنصوص عليه في قانون تنظيم الاتصالات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٢/٣٠، ما لم يقتض سياق النص معنى آخر.

٢-١ في هذا القرار يكون للكلمات والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها ما لم يقتض سياق النص معنى آخر:

- (١) القانون: قانون تنظيم الاتصالات المشار إليه.
- (٢) الترخيص: ترخيص من الفئة الثانية الذي يمنح للمرخص له بموجب الفقرة الثانية من المادة (٢١) من القانون لتوفير خدمات الاتصالات العامة الإضافية.
- (٣) المرخص له أو موفر الخدمة: أي شخص طبيعي أو معنوي مرخص له بموجب الفقرة الثانية من المادة (٢١) من القانون لتوفير خدمات الاتصالات العامة الإضافية.
- (٤) الخدمة المرخصة: خدمة الاتصالات المحددة في الترخيص وملاحقه.
- (٥) منطقة الترخيص: كامل المنطقة الجغرافية للسلطنة فيما عدا المناطق الخاضعة لامتيازات حصرية لجهات أخرى في التاريخ الفعلي لسريان الترخيص، إلا في الحالات التي يسمح بها أصحاب الإمتياز.
- (٦) التاريخ الفعلي لسريان الترخيص: تاريخ العمل بالقرار الوزاري بإصدار الترخيص.
- (٧) إجمالي الإيرادات السنوية للمرخص له: تشمل، فيما عدا بيع وتأجير الأجهزة الطرفية، جميع الإيرادات التي يحققها المرخص له خلال سنة نتيجة بيع أو تأجير الخدمات المرخصة، ويشمل ذلك جميع الإيرادات مقابل تزويده لأي خدمة مرخصة أو الدفعات التي يتسلمها من المشغلين المرخصين أو موفري الخدمة مقابل خدمات النفاذ، وجميع الإيرادات والدفعات التي يتسلمها من موفري خدمة إعادة البيع، وذلك بعد خصم كلفة خدمات النفاذ التي يدفعها للمشغلين المرخصين.
- (٨) المشغل المرخص: أي شخص طبيعي أو معنوي مرخص له بموجب الفقرة الأولى من المادة (٢١) من القانون لتوفير خدمات الاتصالات العامة الأساسية.
- (٩) الأجهزة الطرفية: الأدوات والأجهزة والملحقات الموجودة أو المركبة في موقع المنتفع والمربوخة مع نظام اتصالات عام ليتمكن من استقبال و / أو إرسال خدمات الاتصالات.
- (١٠) تحكم أو سيطرة: السلطة المباشرة أو غير المباشرة لتوجيه شخص طبيعي أو معنوي وإدارته، سواء من خلال حق الملكية لخصص أو أسهم أو حق التصويت أو ملكية سندات أو شراكة أو ملكية أي مصلحة أخرى أيا كان مصدر هذه الحقوق.
- (١١) خدمات الاتصالات الدولية: خدمات الاتصالات بين السلطنة والبلدان الأخرى.
- (١٢) خدمات الاتصالات المتنقلة الخلوية: خدمة اتصالات تسمح ببت و إرسال أو استقبال النبضات الإلكترونية الراديوية في عرض نطاق ترددي محدد سلفا وذلك بواسطة الاتصالات الراديوية من خلال نظام اتصالات خلوية لخدمة المنتفعين الذين باستطاعتهم التحرك ويشمل ذلك خدمة اتصالات تتضمن إرسال المخاطبة

المسموعة باتجاهين في نفس الوقت أو إرسال صورة ثابتة ببرمجيات متدرجة أو دون (فاكسميلي) ولا يشمل ذلك خدمات الجيل الثالث المتنقلة.

(١٣) خدمة الاتصالات الشخصية المتنقلة العالمية : خدمة اتصالات تسمح ببث وإرسال أو استقبال النبضات الإلكترونية الراديوية في عرض نطاق ترددي محدد سلفاً وذلك بواسطة اتصالات راديوية عبر أنظمة الاتصالات الفضائية لخدمة المنتفعين الذين باستطاعتهم التحرك .

(١٤) خدمة البيانات العامة : خدمة اتصالات تسمح بإرسال أو استقبال المعلومات على شكل الكتروني إلى أفراد الجمهور أو بينهم بواسطة نظام اتصالات و لا يشمل ذلك خدمة الصوت الأساسية.

(١٥) خدمة الصوت الأساسية : خدمة اتصالات تتضمن إرسال المخارجبة المسموعة باتجاهين في نفس الوقت أو إرسال صور ثابتة ببرمجيات متدرجة أو دون (فاكسميلي) ويشمل ذلك خدمات الهاتف الصوتي من خلال شبكة المعلومات العالمية وخدمات إعادة الاتصال الدولية فيما عدا خدمات الاتصال عبر وسائل الاتصال المتنقل الخليوي وأي وسائل اتصال أخرى لخدمة المنتفعين الذين باستطاعتهم التحرك .

(١٦) خدمة الصوت عبر بروتوكول خدمة شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت): خدمة اتصالات يتم توفيرها بواسطة مجموعة من التسهيلات التي تسمح بنقل خدمة الصوت الأساسية باستخدام بروتوكول خدمة شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت).

(١٧) المعلومات: في السياق الخاص للمعالجة عن بعد: أي إرسال للإشارات عن تخريق قنوات الإتصال.

(١٨) خدمة المعلومات: خدمة توفر القدرة على إنشاء أي معلومات واكتسابها وتخزينها وتحويلها ومعالجتها وإسترجاعها وإستغلالها أو جعلها متاحة من خلال نظام – اتصالات، ويشمل ذلك النفاذ إلى شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)، وخدمات المحتوى الأخرى ذات العلاقة.

(١٩) خدمة إعادة البيع: خدمات الإتصالات التي يشترها موفر الخدمة من المشغل المرخص ويجعلها متاحة لمنافع ما بجانب الخدمات الإضافية التي يقدمها.

(٢٠) خدمة القيمة المدفوعة مسبقاً: أي خدمة إتصالات تدفع قيمتها مقدماً، بغض النظر عن وسيلة الدفع، وتخصم منها التكلفة الفعلية للخدمة بعد توفيرها، ويشمل ذلك البطاقات القابلة لإعادة التعبئة.

(٢١) القوة القاهرة : كل ما هو خارج عن إرادة المرخص له ويستحيل توقعه كما يستحيل دفعه .

المادة (٢) : المجال:

١-٢ توفير الخدمة الموضحة في الترخيص وملاحقه وفقاً لأحكام القانون والشروط المنصوص عليها في هذا القرار واللوائح والقرارات والتعليمات التي تصدر في هذا الشأن، وذلك في منطقة الترخيص .

٢-٢ يحظر على المرخص له توفير خدمات غير مرخص له توفيرها، وعلى الأخص الخدمات الآتية:

(١) أي نظام للاتصالات العامة.

(٢) خدمة البيانات العامة.

(٣) خدمة الصوت الأساسية او خدمة الاتصالات الدولية.

(٤) خدمات الإتصالات الفضائية.

- (٥) خدمات الاتصالات المتنقلة الخلوية.
(٦) خدمات الاتصالات الشخصية المتنقلة العالمية.

المادة (٢) الضوابط العامة:

- (١) يخضع أي اتفاق أو ترتيب بين المرخص له وأي مشغل مرخص أو موفر خدمة لموافقة الهيئة.
(٢) يحظر على المرخص له إبرام أي اتفاق أو الدخول في أي ترتيبات مع مشغل اتصالات دولية في دولة أخرى لتوفير خدمة اتصالات دولية بين هذه الدولة والسلطنة.
(٣) على المرخص أن يقدم للهيئة تقريراً عن تفاصيل الخدمات التي يقدمها أو التي تم إلغاؤها وأي معلومات ذات صلة كلما خلّبت الهيئة ذلك.

المادة (٤) الإتاوة و رسوم الترخيص :

- (١) يدفع المرخص له لحكومة السلطنة إتاوة سنوية مقدارها سبعة بالمائة (١٠٪) من إجمالي إيراداته السنوية عن كل سنة من سنوات الترخيص وفقاً للآتي:
أ) فرض إتاوة بنسبة (10٪) على مقدمي خدمات الاتصالات العامة الإضافية من خلال شبكة الاتصالات العامة الثابتة الأساسية من الفئة الأولى.
ب) فرض إتاوة بنسبة (١٢٪) على مقدمي خدمات الاتصالات العامة الإضافية من خلال شبكة الاتصالات العامة المتنقلة الأساسية من الفئة الأولى.
وتحسب الإتاوة بناء على إجمالي الإيرادات المحققة حتى ٣١ ديسمبر من السنة، وتدفع قبل ٣٠ من يناير من السنة التالية، على أن تكون هذه الإتاوة بنسبة المدة من السنة الأولى للترخيص.
(٢) يدفع المرخص له للهيئة الرسوم الآتية :

- أ) رسم إصدار الترخيص لأول مرة وقدره (-/٢٥٠٠) ألفان وخمسمائة ريال عماني، يدفع للهيئة فور صدور القرار الوزاري بإصدار الترخيص، وفي حالة عدم الدفع فوراً يعتبر الترخيص ملغياً دون حاجة لاتخاذ أي إجراء .
ب) حصة المرخص له من الرسم السنوي في الحالة التي يزيد فيها إجمالي إيراداته السنوية على مليون ريال عماني بدءاً من التاريخ الفعلي لسريان الترخيص، بحيث لا يتجاوز القدر اللازم لتكاليف التشغيل و النفقات المتوقعة لكل سنة مالية للهيئة وفقاً لميزانيتها التقديرية للسنة القادمة مخصوماً منها ما تفرضه الهيئة على مرخصين آخرين وفقاً للمادة (١١-٦-أ) من القانون، على أن يتم إبلاغ المرخص له بهذه الحصة قبل نهاية أكتوبر من كل سنة، وتدفع في أول يناير من السنة التالية، وفي حالة التأخر عن الدفع في هذا الميعاد يتحمل المرخص له نسبة بمقدار الفائدة السنوية على قروض البنوك التجارية التي يتم نشرها من وقت لآخر من قبل البنك المركزي العماني عن كل يوم تأخير .
ج) رسم تجديد الترخيص الذي تحدده الهيئة وفقاً للمادة (١١-٦-ج) من القانون، بحيث لا يزيد على رسم إصدار تراخيص الفئة الثانية وقت التجديد.

المادة (٥) المدة والتجديد :

- مدة الترخيص خمس سنوات من التاريخ الفعلي لسريانه ويكون تجديده وفقاً للمادة (٢٣) من القانون.

المادة (٦) التعديل :

لا يجوز تعديل الترخيص إلا وفقاً للمادة (٢٤) من القانون مع مراعاة أنه إذا كان التعديل وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة فيتعين إخطار المرخص له كتابة بهذا التعديل قبل (٩٠) يوماً من تاريخ سريانه.

المادة (٧) الإلغاء :

لا يجوز إلغاء الترخيص إلا وفقاً للمادة (٢٤) من القانون.

المادة (٨) الانتهاء :

- ١) ينتهي الترخيص بانتهاء مدته ما لم يتم تجديده.
- ٢) كما ينتهي إذا انحلت الشخصية القانونية للمرخص له أو دخل مرحلة التصفية أو الإفلاس أو اتخذت ضده أي إجراءات قضائية ذات أثر مماثل أو تنازل عن الملكية لمصلحة دائنيه أو أي سبب آخر مماثل.

المادة (٩) الالتزام :

يلتزم المرخص له، إضافة إلى المواد والشروط المنصوص عليها في هذا القرار بأحكام قانون تنظيم الاتصالات وبكل القوانين واللوائح المعمول بها والقرارات ذات الصلة، ولوائح وقرارات وقواعد وتعليمات الهيئة.

المادة (١٠) الإخطارات :

جميع الإخطارات والملاحظات التي تصدرها الهيئة للمرخص له ترسل بالبريد على عنوانه المسجل لديها أو بتسليمها باليد لمن يحدده كتابة مقابل توقيع بالاستلام.

الجزء الثاني الشروط

١- متطلبات الأمن الوخني والطوارئ العامة:

١-١ يلتزم المرخص له أن يوفر على نفقته الخاصة جميع الإمكانيات الفنية من أجهزة و معدات ونظم و برامج اتصالات داخل شبكة اتصالاته و التي تتيح للأجهزة الأمنية الدخول على شبكته تحقيقاً لمتطلبات الأمن الوخني على أن يتزامن توفير الخدمة مع توفير الإمكانيات الفنية المطلوبة بمراعاة التقدم الفني، و ذلك وفقاً لما تنص عليه القرارات التي تصدر من الهيئة خبها للقوانين المعمول بها.

٢-١ في حالة حدوث كارثة خبيعية أو وقوع حوادث استثنائية عامة خارقة، يجوز للوزير أن يستدعي لغرض مواجهة هذه الكوارث أو الحوادث جميع خدمات و شبكات اتصالات المرخص له و العاملين لديه القائمين على تشغيل و صيانة هذه الخدمات و الشبكات. وعلى المرخص له أن يقدم للهيئة (خطة الطوارئ) التي ينوي اتباعها خلال ستة أشهر من التاريخ الفعلي لسريان الترخيص و أن يقوم بتطوير الخطة بناء على خلب الهيئة.

٣-١ إذا كانت الحوادث الطارئة أو الاستثنائية تتعلق بالأمن الوخني، على المرخص له أن يتعاون مع الأجهزة الأمنية التي تحددها الهيئة، وأن ينفذ خطة الطوارئ ويتصرف وفق تعليمات الهيئة.

٢- التزامات المرخص له تجاه المنتفعين:

١-٢ يلتزم المرخص له بجميع اللوائح والقرارات والأوامر والتعليمات التي تصدرها الهيئة في شأن توفير الخدمات المرخصة للمنتفعين، وعليه أن يقوم بإنشاء نظام فعال لخدمة المنتفعين فيما يتعلق باستفساراتهم عن الخدمات المرخصة، وأن يوفر لهم خطوطاً ساخنة للرد على هذه الاستفسارات بحيث يكون الرد عليها خلال مدة لا تتجاوز يومي عمل، ويجوز استخدام وحدة الاستجابة الصوتية التفاعلية في غير أوقات العمل الرسمية.

٢-٢ يلتزم المرخص له بمنح فرص متساوية للحصول على نفس النوع والجودة من الخدمات المرخصة لنفس الفئة من المنتفعين في منطقة الترخيص، بنفس المعرفة، وأن يحد من التباين في التقنيات المتاحة أو المناسبة أو المطلوبة لخدمة فئة معينة من المنتفعين.

٣-٢ على المرخص له إخطار الهيئة كتابة قبل ثلاثة أشهر وإخطار المنتفعين قبل شهرين في حالة إنهاء خدمة مرخصة قائمة أو أي تغيير في خدمة مرخصة قد يجعل أجهزة أي مشترك بالية، أو يجعل تلك الخدمة غير قابلة للاستعمال. وكجزء من إخطاره المكتوب، يجب أن يبين المرخص له التحول الملائم للخدمة، وترتيبات انتقال المشترك إلى الخدمة الجديدة.

٤-٢ يجب على المرخص له أن يقدم للهيئة نموذج اتفاقية الخدمة الموحدة للمنتفعين تتضمن شروط وأحوال تزويدهم بالخدمات المرخصة، وذلك قبل ثلاثين يوماً على الأقل من بدء تقديم الخدمة.

٥-٢ إذا لم تعترض الهيئة على نموذج الاتفاقية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسليمه لها، يصبح ساري المفعول بعد الثلاثين يوماً المذكورة أو من التاريخ اللاحق المحدد لتنفيذه. أما إذا اعترضت الهيئة على النموذج خلال تلك الفترة فعليها أن تبلغ المرخص له كتابة بأسباب اعتراضها، وعليه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ استلامه لاعتراض الهيئة أن يعدل النموذج ويقدمه للهيئة، ويسري في شأن النموذج المعدل حكم هذا الشرط.

٦-٢ للمرخص له أن يعدل نموذج اتفاقية الخدمة الموحدة للمنتفعين من وقت لآخر، على أن يقدم نموذج التعديل المقترح للهيئة بطلب الحصول على موافقتها عليه وذلك قبل ثلاثين يوماً على الأقل من التاريخ المقترح لتنفيذه. ويسري في شأن هذا التعديل حكم الشرط (٥-٢)

٧-٢ على المرخص له أن يبلغ جميع المنتفعين بنموذج اتفاقية الخدمة الموحدة للمنتفعين وأي تعديل له وذلك قبل بدء تقديم الخدمة، ويلتزم بتوفير الخدمات المرخصة وفقاً لما ورد في هذا النموذج.

٨-٢ يلتزم المرخص له، قبل بدء توفير الخدمة، بإعداد لائحة تتضمن إجراءات فعالة لنظر شكاوى المنتفعين فيما يتعلق بتوفير الخدمات المرخصة، وتحدد الهيئة الطريقة التي تتبع لنشر هذه اللائحة أو الإخلاع عليها، ويلتزم المرخص له بتسوية الأمور المقدم بشأنها الشكاوى بشكل فوري وفقاً لهذه اللائحة ولوائح وقرارات وأوامر وإرشادات الهيئة.

٩-٢ يلتزم المرخص له برد المبالغ المستحقة للمنتفعين أو غيرهم خلال الأجل الذي تحدده الهيئة وذلك في حالة إلغاء أو عدم تجديد الترخيص أو التوقف عن توفير أي خدمة مرخصة.

٣- متطلبات جودة الخدمة:

- ١-٣ يلتزم المرخص له بتحقيق متطلبات جودة الخدمة المنصوص عليها في الملحق الخاص بها، وفي حالة عدم الالتزام بذلك، توقع ضده الغرامات المحددة في الشرط (٢١) من هذا القرار.
- ٢-٣ مع مراعاة الشرط (١٥) يلتزم المرخص له بأن يحتفظ بسجلات للمعلومات في شكل يتفق عليه مع الهيئة قبل بدء توفير الخدمة بغرض أن يثبت للهيئة أنه يلتزم بمتطلبات جودة الخدمة، كما يلتزم بالوفاء بمتطلبات الإفصاح عن أي معلومات إضافية تطلبها الهيئة فيما يتعلق بمتطلبات جودة الخدمة .

٤- قطع الخدمة المرخصة:

- ١-٤ لا يجوز للمرخص له قطع عمل الأنظمة المرخصة أو أي جزء منها بشكل متعمد في الأوضاع الطبيعية، كما لا يجوز له أن يعلق أي نوع من أنواع الخدمة المرخصة دون الحصول على موافقة كتابية من الهيئة، يليها إنذار زمني معقول للمنتفعين المتأثرين بذلك القطع أو التعليق.
- ٢-٤ لا ينطبق الشرط (١-٤) في أي من الحالتين الآتيتين:
- (١) إذا كان القطع أو التعليق راجعا لحالة خرابة، كحالة القوة القاهرة.
- (٢) إذا كان القطع أو التعليق لخدمة مرخصة يوفرها المرخص له لمنتفع يشكل نظام اتصالاته خطرا على سلامة الأنظمة المرخصة.

٥- تعرفه الخدمة:

- ١-٥ على المرخص له أن يتقدم بطلب، يتفق مع الهيئة على إخاره، يبين فيه التعرفة التي يقترحها للخدمات المرخصة وذلك قبل ثلاثين يوما على الأقل من التاريخ الذي يقترحه لتطبيق التعرفة.
- ويلتزم المرخص له بعدم فرض أي تعرفه على المنتفعين ما لم تتم الموافقة عليها من قبل الهيئة.
- ٢-٥ على الهيئة مراجعة التعرفة و أن تبدي موافقتها أو عدم موافقتها عليها خلال خمسة عشر يوم عمل من التاريخ الذي قدم فيه الطلب للهيئة، و في حالة عدم اعتراض الهيئة على التعرفة المقترحة خلال المدة المذكورة تصبح التعرفة سارية المفعول اعتبارا من اليوم التالي لإنهاء تلك المدة.
- ٣-٥ إذا لم توافق الهيئة على التعرفة المقترحة، تعين عليها أن تبلغ المرخص له بعدم موافقتها وان تبين اعتراضاتها خلال خمسة عشر يوم عمل، وعلى المرخص له أن يعدل التعرفة والشروط خلال خمسة عشر يوم عمل من استلامه لإشعار الهيئة بعدم الموافقة وأن يقدمها مرة أخرى للهيئة للحصول على موافقتها.
- ٤-٥ يلتزم المرخص له بجميع اللوائح والقرارات والأوامر والتعليمات التي تصدرها الهيئة في خصوص التعرفة وما يتعلق بها من ممارسات.

٦ - خدمة النفاذ وإعادة البيع:

- ١-٦ للمرخص له أن يطلب السماح له بالنفاذ إلى التسهيلات والخدمات التي يوفرها أي مشغل مرخص وفقا لترخيصه و اللوائح والقرارات والأوامر و الإرشادات التي تنشرها الهيئة، لتمكين المرخص له من توفير خدمة إعادة البيع على أساس شروط معقولة بما فيها شروط الأسعار.

٢-٦ مع عدم الإخلال بأحكام الشرط (١-٦)، إذا تأخر المشغل المرخص مدة ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم خلب معقول للمرخص له وفقا للشرط (١-٦) أو رفض أو أخفق في التجاوب مع هذا الطلب، للمرخص له أن يطلب من الهيئة التدخل لدى المرخص المشغل لجعل خلبه متاحا.

٣-٦ يجب على المرخص له السماح بربط خدماته أو أجهزة بناء على خلب معقول من مشغلين مرخصين أو موفري خدمة آخرين بما يتفق والمستويات الفنية المناسبة واللوائح والقرارات والأوامر والإرشادات التي تنشرها الهيئة.

٧- التوافق التشغيلي للأنظمة والمعايير الفنية:

١-٧ على المرخص له التأكد من أن الأجهزة والأنظمة المستخدمة لا تسبب أي تشويش أو ضرر أو تداخل في تشغيل خدمات الاتصالات الأخرى.

٢-٧ يلتزم المرخص له بأية لوائح أو مواصفات فنية أو قواعد أو تعليمات تصدرها الهيئة بغرض ضمان التوافق التشغيلي للأنظمة والخدمات المرخصة مع أنظمة وخدمات الاتصالات المقدمة من قبل مشغلين مرخصين أو موفري خدمة آخرين بشكل ملائم فنيا واقتصاديا .

٣-٧ على المرخص له التأكد من أن كل الأنظمة المرخصة والأجهزة المربوخة بها والتي تستعمل في توفير الخدمات المرخصة، موافق عليها ومعتمدة وفقا للمادة (٦-٨) أو المادة (٦-٥١ أو ٨) من القانون و اللوائح السارية أو تتوافق مع مواصفات فنية تحددها أو توافق عليها الهيئة.

٤-٧ على المرخص له الحصول على موافقة الهيئة في حالة إجراء أي تعديل أساسي على الأجهزة أو مرافق أو برامج توفير الخدمة المرخصة.

٨ - إصدار الفواتير :

١-٨ لا يجوز للمرخص له إصدار أي فاتورة متعلقة بخدمة مرخصة إلا إذا كان كل مبلغ مدرج فيها يمثل القيمة الحقيقية للخدمة المقدمة.

٢-٨ يعد المرخص له قبل بدء توفير الخدمة لائحة إجراءات مناسبة تضمن الدقة في إصدار الفواتير وفقا للشرط (١-٨)، ويتعين الحصول على موافقة الهيئة على هذه اللائحة قبل تطبيقها.

٣-٨ كل الرسوم والدفوعات الأخرى المرتبطة بالحسابات تكون بالريال العماني.

٤-٨ على المرخص له أن يحتفظ بالسجلات التي تراها الهيئة ضرورية للتأكد من ان إجراءات إصدار الفواتير تتصف بالخصائص الواردة في اللائحة المنصوص عليها في الشرط (٢-٨)، ويتعين الاحتفاظ بهذه السجلات لمدة لا تقل عن سنتين من تاريخ إعدادها. وعليه أن يزود الهيئة بناء على خلبها بأية معلومات تطلبها بشكل معقول للتحقق من جودة المعايير المطبقة بشأن إصدار الفواتير وأن يسمح لأي شخص يمثلها بحرية الدخول إلى أي موقع لفحص أو اختبار نظام إصدار الفواتير أو أي جزء منه.

٥-٨ على المرخص له أن يقدم معلومات مبوبة في الفواتير لأي منتفع بناء على خلبه، فيما يتعلق بأسعار أية خدمات اتصالات قدمت له، وذلك دون مقابل أو نظير تعرفه معقولة تقرها الهيئة.

يلتزم المرخص له بأحكام خطة الترفيم التي تضعها الهيئة و بكل القرارات والأوامر والتعليمات المتعلقة بها.

10- التزامات المرخص له في مجال التوظيف:

١٠-١ يلتزم المرخص له بأن يتخذ كل الخطوات اللازمة لتدريب المواجهين العمانيين لشغل الوظائف المتاحة في هيكله التنظيمي الفني والإداري وعلى كل المستويات، وبتحقيق نسب التعميم للعدد الكلي لكل مرحلة المنصوص عليها في الترخيص وملاحقه، وفي حالة عدم التزامه بتلك النسب توقع الغرامة التي تقدرها الهيئة، على ألا تقل عن مقدار الغرامة المقررة بمعرفة الجهة المختصة.

١٠-٢ للمرخص له توظيف خبراء أجانب لتركيب وتشغيل وصيانة واستغلال أنظمة الاتصالات وتقديم الخدمات المرخصة، وذلك وفقا للقوانين واللوائح والقرارات ذات الصلة، شريطة تزويد الهيئة بالسيرة الذاتية لكل منهم للموافقة عليها قبل توظيفه، وعلى المرخص له خفض عدد هؤلاء الخبراء وفقا لبرنامج زمني يتفق عليه مع الهيئة.

١1- التزامات المرخص له في مجال الخصوصية والسرية:

١١-١ يلتزم المرخص له بان يبذل كل جهد ممكن لضمان خصوصية وسرية المعلومات وأسرار العمل التي يحصل عليها أو يكتسبها خلال عمله من أي شخص يزوده بالخدمة المرخصة وذلك عن خريق وضع الإجراءات المناسبة وتطبيقها للحفاظ على سرية تلك المعلومات الخاضعة لحماية القانون.

١١-٢ يلتزم المرخص له بأن لا يستعمل أو يسمح باستعمال أي جهاز من مكونات الأنظمة المرخصة القادرة على التسجيل أو المراقبة الصامتة أو التنصت على مكالمات هاتفية جارية أو بيانات منقولة بواسطة الشبكة إلا إذا كان ذلك بموافقة المنتفع أو في الحالات التي يبيحها القانون وبالإجراءات المنصوص عليها فيه.

12- حظر الدعم غير العادل، المتبادل أو من جانب واحد:

يحظر على المرخص له أن يدعم بشكل غير عادل، متبادل أو من جانب واحد، أعماله المتعلقة بالخدمات التي يقدمها، وعليه أن يحتفظ بالسجلات التي تبين التحويلات المادية بين مختلف الخدمات التي يقدمها.

13- حظر التمييز غير المشروع و الممارسات المنافية للمنافسة:

١٣-١ لا يجوز للمرخص له فيما يتعلق بالأسعار أو الشروط المطبقة أو سواها أن يظهر أي تفضيل غير مشروع، أو أن يمارس أي تمييز غير عادل، نحو أشخاص معينين أو أشخاص من أي فئة وصفة، فيما يتعلق بتزويدهم بالخدمة المرخصة. ويعتبر المرخص له مارس هذا النوع من التمييز إذا فضل أو ساند بشكل غير عادل ومادي عملا يقوم به فيما يتعلق بتزويد الخدمة المرخصة من أجل أن يضع الأشخاص الذين يتنافسون معه على هذا العمل في ظرف تنافسي غير مناسب.

١٣-٢ لا يجوز للمرخص له أن ينخرط في أي ممارسة غير تنافسية وبصفة خاصة ما يأتي:

١. إساءة استخدام أي مركز مهيمن في أي سوق خدمة اتصالات.

٢. الدخول في اتفاقات مع أي مشغل مرخص أو موفر خدمة بهدف تثبيت الأسعار أو توزيع المنتفعين أو أسواق خدمة معينة أو فرض أي ضوابط أو قيود أخرى تحد من المنافسة .

٣. استغلال المعلومات التي حصل عليها من مشغلين مرخصين أو موفري خدمة لأغراض منافية للمنافسة.

للهيئة وحدها حسم ما إذا كان أي عمل أو امتناع عن عمل يعد مناقضاً لهذا الشرط واتخاذ الإجراءات التي تراها لازمة لمعالجة الوضع.

١٤- متطلبات المحاسبة:

على المرخص له أن يحتفظ بتقارير مالية ودفاتر حسابات وفقاً للقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في السلطنة، وأن يقدم للهيئة خلال ثلاثة أشهر من نهاية السنة المالية تقارير مالية مدققة وحسابات موجزة بشأن الخدمة المرخصة تبين المعلومات الآتية:-

١. إجمالي الإيرادات
٢. وصف وقيمة كل بند وعنصر من عناصر التكلفة .
٣. إجمالي الأرباح وأرباح التشغيل والأرباح قبل وبعد الضرائب والأرباح أو الخسائر المرحلة.
٤. وصف وقيمة الرسوم التي دفعت والتي يتعين دفعها للهيئة .
٥. تكلفة النفاذ وعائد اتفاقيات المشاركة.

١٥- الالتزام بتوفير المعلومات:

١-١٥ على المرخص له أن يحتفظ بالمعلومات التي تطلب منه الهيئة الاحتفاظ بها وفقاً للطريقة التي تحددها وأن يضعها في متناولها في الوقت الذي تحدده، وللهيئة أن تطلب هذه المعلومات في شكل تقارير وإحصائيات دورية، وأية بيانات أخرى إضافية تمكنها من التأكد من التزام المرخص له بشروط الترخيص.

٢-١٥ يتيح المرخص له لموظفي الهيئة المخولين صفة الضبطية القضائية حرية الوصول، خلال أوقات العمل، إلى كل أجهزته و معداته و مرافقه وكتبه و سجلاته ذات العلاقة بتنفيذ شروط الترخيص.

١٦- الالتزامات المحددة لمحتوى الخدمة:

١-١٦ على المرخص له الحصول على الموافقات الضرورية من جهات الاختصاص على ما يثبت خلال الخدمة التي يقدمها وهو المسئول الوحيد عن محتواه ودقته، وعليه التأكد من أن المعلومات المقدمة لا تتعارض مع الآداب العامة والقيم الاجتماعية بالسلطنة.

٢-١٦ يحظر على المرخص له توفير الخدمة بطريقة تؤدي إلى إثارة المشاكل أو يمكن أن تتسبب في الإساءة إلى السلطنة أو أهلها أو تهديد وحدتها الوخنية وتماسكها أو انتهاك مبادئ النظام الأساسي للدولة أو أحكام أي من القوانين السارية.

٣-١٦ يلتزم المرخص له بأن لا تؤدي البرامج المتاحة عن خريق الخدمة إلى تضليل أي شخص في شأن محتوى وتكلفة الخدمة، وأن تقدم هذه البرامج بطريقة لا تؤدي إلى إشاعة الإحساس بالخوف أو الرهبة لدى الجمهور، وأن تتم جميع إعلاناته وفقاً للقوانين المعمول بها في السلطنة.

٤-١٦ يتعين على المرخص له تحديث المعلومات المتاحة عن الخدمة في فترات منتظمة كلما تطلب الأمر ذلك، وعليه أن يؤكد في بداية البرامج أن المعلومات صحيحة في الوقت الذي تقدم فيه.

٥-١٦ على المرخص له أن يعمم إخطاراً للمستخدمين بعدم السماح لهم بإعادة إنتاج أو إعادة توزيع أو إعادة إرسال أو نشر أو ترجمة أو تحويل أو استغلال أي معلومات أو مواد أخرى تخضع لحقوق المؤلف، ولأي منتفع استخدام المعلومات ذات الصبغة العامة التي يتم توفيرها بواسطة الخدمة لأغراضه الخاصة أو لإعادة التوزيع غير التجاري.

١٧- لوائح ممارسة الخدمة المرخصة:

على المرخص له الالتزام بأحكام لائحة قواعد السلوك الخاصة باستخدام الخدمة المرخصة وغيرها من اللوائح ذات الصلة.

١٨- الإبلاغ المسبق عن التغيير في الملكية:

١-١٨ يلتزم المرخص له بأخذ موافقة كتابية مسبقة من الهيئة عن أي تغيير في ملكية أي شخص لحصة في رأس المال المستثمر، إذا كان هذا التغيير سيجعل حق التصويت أو عدد الأسهم التي يملكها ذلك الشخص بالإضافة إلى حق التصويت أو الأسهم التي يعرف المرخص له أن ممثلين له يحملونها، سوف يتجاوز مباشرة بعد التغيير نسبة (١٠٪).

٢-١٨ لا يجوز للمشغل المرخص أن يمتلك أكثر من (٥٪) من أسهم المرخص له، كما لا يسمح له حق تصويت أو سلطة تنفيذية.

١٩- حوالة الترخيص وانتقاله:

١-١٩ يحظر على المرخص له التنازل عن أو حوالة الترخيص إلى شخص آخر دون موافقة كتابية مسبقة من الهيئة.

٢-١٩ كل شخص خبيعي أو معنوي يخلف المرخص له قانوناً، سواء كان ذلك من خلال التبعية أو انتقال حقوق الإدارة أو الاندماج أو التصفية أو إعادة التنظيم أو غير ذلك، يتعين عليه كشرط لاكتساب الحقوق التي يرتبها هذا الترخيص أن يقدم الوثائق التي تراها الهيئة مناسبة.

٢٠- النزاعات:

للهيئة حق النظر في النزاعات التي تنشأ بين المرخص له والمشغلين المرخصين أو موفري الخدمة الآخرين أو المنتفعين والفصل فيها بقرارات مسببة وفقاً للقانون واللوائح السارية وتكون قراراتها ملزمة لجميع الأخراف ولها بموافقة أخصاف النزاع إحالته إلى هيئة تحكيم.

٢١- الغرامات :

١-٢١ بالإضافة إلى أي جزاءات منصوص عليها في هذا القرار، أو أي عقوبات منصوص عليها في القانون والقوانين الأخرى أو اللوائح الصادرة تنفيذاً لها، إذا فشل المرخص له في إصلاح أي ضرر ناشئ عن عدم الالتزام بأي من شروط الترخيص، تفرض عليه الهيئة غرامة لا تتجاوز ضعف التكاليف اللازمة لإصلاح الضرر.

٢-٢١ تخطر الهيئة المرخص له كتابة بجوانب الإخلال، ويعطى مدة معقولة تقدرها الهيئة بما لا يقل عن خمسة عشر يوماً ليقدّم خطة عمل لإصلاح الخلل تتضمن المدة اللازمة لتنفيذها، وللهيئة إقرار الخطة وإخطار المرخص له لتنفيذها.

٣-٢١ إذا لم تقر الهيئة الخطة، تمنح المرخص له مدة أخرى لا تتجاوز خمسة عشر يوماً لتعديلها وفقاً لتعليمات الهيئة. وفي حالة عدم التزامه بذلك أو فشل في تنفيذ الخطة خلال المدة المحددة تفرض عليه الهيئة الغرامة المنصوص عليها في الشرط (١-٢١).